هجرة الأسر الريفية نحو المدن
وظاهرة انحراف الأحداث فى الجزائر

قرزيز محمود(*)
يحياوي مريم(**)

الملخص

شهد المجتمع الجزائرى فى الفترة الأخيرة بروز ظاهرة اجتماعية مهمة، تتمثل فى هجرة كثير من الأسر من الأرياف إلى المدن، لأسباب عدة ذات صلة بعوامل الجذب الحضرى؛ كتوفر فرص التشغيل والاستقرار، والبحث عن الجودة فى أساليب العيش والحياة.

لقد كان أثر ذلك ظهور كثير من الأحياء الفوضوية على أطراف المدن، وبروز سلوكات غير سوية؛ أهمها انحراف الأحداث.

سيحاول هذا المقال البحث فى تفسير العلاقة بين الهجرة غير الطبيعية لهذه الأسر وأثر ذلك فى تنامى ظاهرة انحراف الأحداث.

الكلمات الدالة: الأسرة – الهجرة – الجذب الحضرى – انحراف الأحداث.

* قسم علم الاجتماع، المركز الجامعى، برج بوعريريج – الجزائر.
** قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة – الجزائر.

The Migration of Countryside Families Cities and the the phenomenon of Juvenile Delinguency in Algeria

ABSTRACT

Algerian society has recently witnessed emergence of a social phenomenon of many families migrating from the countryside to cities, for several reasons and related factors such as attraction availability of urban employment opportunities and stability, the search for quality of life and lifestyles. The impact resulted in the emergence of many chaotic neighbourhoods on the outskirts of cities and change and growth behaviour of Algerian youth the most important of which juvenile delinquency.

This article studies the relaionship between family migration and the impact on the growing phenomenon of juvenile delinquency.

مقدمة:

تعد الهجرة عملية انتقال للأفراد والجماعات من مكان إلى آخر؛ وذلك لأسباب عدة، قد تكون اجتماعية اقتصادية ثقافية سياسية، أو لعوامل ذات صلة بغياب ظروف الاستقرار. لقد شهدت قرانا وأريافنا نزوحا كبيرا لم يقتصر على الأفراد فحسب، بل تعدى ذلك إلى الأسر؛ وهو الأمر الذى خلق نوعا من غير الاستقرار فى الوسط الحضرى، نتج عنه آثار سلبية عدة، هزت كيان المدينة واستقرارها، ولعل أبرز نتيجة لذلك نمو سلوك الانحراف والجريمة لدى كثير من الأحداث والشباب المهاجر.

وفى هذا الشأن نتساءل:

ما أبعاد ظاهرة الهجرة الريفية للأسر الجزائرية تجاه المدن؟ وما علاقة ذلك بنمو ظاهرة انحراف الأحداث؟

هدف البحث ومنهجه:

يسعى هذا البحث إلى بيان الأسباب التى أدت إلى زيادة الهجرة الريفية نحو المدن فى الجزائر – فى الفترة الأخيرة – وإبراز طبيعة الهجرة الأسرية التى تعدت هجرة الأفراد حجما وخصائصها، وأثر ذلك فى ظهور أنماط سلوكية غير سوية بالمدن الجزائرية، لعل أبرزها انحراف الأحداث وتنامى ظاهرة الجريمة، مع البحث عن الحلول الموضوعية لإعادة شروط عودة شكل هذه الهجرة إلى طبيعتها.

يقدم البحث طرحا علميا بإحصاءات مدعمة، واعتمادا على المنهج الوصفى التحليلى، من خلال عرض مظاهر الهجرة من الريف إلى المدينة، وتحليل الأسباب والآثار، وتأكيد – مع اجتماع عوامل أخرى- إسهام ذلك فى تغير المجتمع الحضرى الجزائرى، وتأثير كل ذلك فى بنائه واستقراره، وفى تغير وظائف الأفراد والمؤسسات الاجتماعية به، وتغير لحق بأنساق العلاقات الأسرية الحضرية.

مدخل عن الهجرة:

مفهوم الهجرة:

تعرف الهجرة بأنها تغير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار فى البيئة الجديدة[1].

والهجرة عملية سكانية تزايدت معدلاتها فى عالم اليوم على نحو ملحوظ؛ نتيجة

لتغير نظام العمل، والإنتاج فى أغلب مجتمعاته، من الزراعة إلى الصناعة، ومن نظام فى الإنتاج الزراعى يقوم على استقرار مجتمعاته، وأصبح عاجزا عن أن يوفر العمل لجميع السكان، إلى نظام يقوم على التصنيع؛ إذ تجذب فرص العمل التى يوفرها أعداد كبيرة من السكان فتضطرهم إلى التنقل السكانى أينما توجد هذه المنشآت الصناعية.

من هنا ينظر إلى الهجرة بوصفها علامة بارزة مع التغير الاجتماعى مادامت عملية التصنيع تصحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر، ومن مدينة إلى أخرى فى البلد نفسه، ومن مجتمع إلى آخر. ولقد علق على هذه الحركات السكانية أهمية كبيرة مع بداية القرن الماضى فى مختلف بلدان العالم.

ولهذا فقد حددت عملية الهجرة بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقى لفرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد[2].

وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم، عن طريق إجبارهم على ذلك قسرا أو لهدف خططه المجتمع، وقد تكون عملية الانتقال والتحول فى المكان المعتاد للإقامة من منطقة إلى أخرى، على نحو دائم أو مؤقت...

هناك كثير من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الهجرة، ولكن تختلف عن التشابه معها، فنجد أن المهاجرين يختلفون عن المتنقلين؛ ذلك لأن المهاجر الذى يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر، حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطى حدود بلدهم؛ لأن نقل مكان الإقامة فى حالة الهجرة لا يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها، أما الذى ينتقل بين مسكن وآخر فقد يظل يمارس حياته كلها فى مكان السكن الأول[3].

كما نلمس فارقا واضحا بين التنقل الاجتماعى والهجرة؛ ذلك أن التنقل الاجتماعى يعد من قبيل تغيير المركز الاجتماعى والاقتصادى، وقد يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة فى المجتمع بدون حاجة إلى الانتقال إلى منطقة أخرى، كما أن الهجرة بوصفها عملية تغير فيزيقى تنطوى بين طياتها على عملية تنقل اجتماعى، على أساس أن المهاجر قد يحقق فى أثناء إقامته فى منطقة المهجر مستوى من الحياة الاجتماعية، ويصل إلى بعض المراكز، ويتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية لم تكن له فى المنطقة التى انتقل منها وهجرها...[4].

أبعاد الهجرة من الريف إلى المدن:

إن تشعب موضوع الهجرة خاصة مع التغيرات الإقليمية والدولية، ومع

إفرازات العولمة، كل ذلك يجعل الباحثين عند دراستهم خصائصَ الهجرة وانعكاساتها المختلفة يحاولون باجتهاد معرفة مجمل الأبعاد الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وهى تأخذ طابعا تحليليا ومقاربات موضوعية لتفسير هذه الظاهرة وتجلياتها، وأهم هذه الأبعاد ما يأتى[5]:

1- الهجرة عملية ديموغرافية واجتماعية:

يقصد بذلك أن لها خصائص ومميزات، وهى نشاط حيوى متحرك ومستمر ومتفاعل مع عناصر أخرى فى المجتمع والبيئة، وتتأثر بعوامل كما تؤثر فى الظروف والأوضاع المحيطة بها، ولها ايجابياتها وسلبياتها، وهى ظاهرة اجتماعية خاضعة للبحث العلمى، ويمكن استخلاص الفرضيات والقوانين التى تفسر حركة السكان فى الظروف والأزمنة المتفاوتة.

2- خصائص المهاجرين:

وجوب معرفة من الذى يهاجر؟ وما خصائصه البيولوچية والاجتماعية والاقتصادية والإيديولوچية؟ إذ تختلف الآثار الإيديولوچية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة فى البيئتين المصدرة والمستقبلة، وتبعا لخصائص المهاجرين ومميزاتهم؛ مثل السن والجنس والمهنة والمستوى التعليمى والدين والجنسية وغيرها.

فأثر هجرة الشباب يختلف عن آثار هجرة الكهول، وكذلك هجرة المتعلمين عن غيرهم، حتى فى مسائل العلاقات خاصة الأسرية والقرابية مع الوسط الريفى الأصلى؛ إذ تلعب خصائص عدة فى المهاجر تجعله يضع قطيعة مع وسطه الأصلى، ويُذكر محمد الجوهرى فى هذا الشأن بسبب انخفاض كثافة هذه العلاقات وضعف التفاعل، وهى الأحوال الناجمة عن البعد المكانى، وتكون محصلتها فى النهاية ضعف روابط الاتصال بين الأقارب وفتور العواطف وبرودها[6].

3- ظروف الهجرة وعواملها:

للهجرة أسباب وعوامل وظروف، فالهجرة التى تتم فى ظروف عادية وطبيعة تختلف عن الهجرة التى تحدث فى ظروف غير طبيعية.

وهنا نتساؤل: هل تتم الهجرة ضمن خطة سياسية مرسومة وفق قواعد محددة، أم أنها عشوائية غير واضحة المعالم؟ وهل الهجرة تتم فى ظروف السلم أو الحرب؟ هل هى طوعية أو جبرية؟ هل تتم فى أوضاع الرخاء والرفاهية الاقتصادية، أم فى ظل الكساد والفقر؟ وهل هى نتيجة تتم فى ظروف التماسك الاجتماعى، أم فى خلال الصراع السياسى والديني؟ هل تقابل هذه الهجرة هجرة عكسية قد تكون محدودة بسبب ازدحام المدن وتلوثها[7]؟

إن دراسة هذه الأبعاد تساعد الباحثين على تحديد معالم الهجرة ومعرفة الآثار المترتبة عليها، ومن ثم اتخاذ ما يلزم من إجراءات إزاء كل ظرف من هذه الظروف.

طبيعة الجذب الحضرى للمدن:

الهجرة الريفية تجاه المدن هى ظاهرة اجتماعية تتسم بتوافر أسباب، سماها الاجتماعيون الأسباب الظاهرة والجاذبة أو أسباب الطرد والجذب. فالهجرة الريفية نحو المدن ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية وديموغرافية معقدة، تشترك فيها عوامل وأسباب، هذه الأسباب علاقات مركبة بحيث يتعذر التأكد من العوامل المسببة لبقاء بعض العوامل ثابتة أو متغيرة.

يقدم التراث العالمى لدراسات الهجرة نتائج مهمة تلقى الضوء على هذا الصنف منها من عدة جوانب؛ فبعضها يوضح عوامل الهجرة الريفية تجاه المدن، والبعض يحلل عوامل التيار العكسى للهجرة، وبعض ثالث يبين عوامل الجذب فى المناطق المستقبلة للمهاجرين، وأخيرا هناك بجوانب تكشف عن خصائص المهاجرين.

وتعد الهجرة الريفية تجاه المدن اليوم أهم مظاهر حركة السكان خاصة فى البلدان النامية، ومنها الدول العربية؛ إذ تحفز هذا النوع من الهجرة عوامل الطرد فى المناطق الريفية وعوامل الجذب فى المدن، وهناك عدد من العوامل التى تقف وراء الهجرة لكن تبقى المحفزات الاقتصادية هى الأهم، علاوة على الضغط السكانى وقلة الأراضى الزراعية التى تسبب الفقر والجوع وافتقار المناطق الريفية إلى الاستثمارات الصناعية والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية وتعاقب فترات الجفاف والكوارث، كلها تمثل عوامل طرد تدفع الريفيين إلى الهجرة إلى المدن[8]. كما أن المدن تمتاز بجاذبيتها بوصفها مراكز لفرص العمل، ودخول أعلى، ومراكز للتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية والصحية المرتفعة. وظهر بذلك مجتمعان أحدهما حضرى والآخر ريفى، بينهما فوارق كبيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية[9].

لقد درس محمد عاطف غيث المجتمع القروى، وتبين له أن هناك أسبابا أخرى تضغط على الريفى حتى يغادر الريف، ويتجه نحو المدن.

ويرى أن الهجرة شملت أولئك الذين يملكون أرضا زراعية والذين لا يملكون إلا مساحات ضئيلة جدا لا تكفى وحدها لسد حاجات الفرد الضرورية وعائلته، كما ذهب عدد الأفراد من عائلات تملك أرضا زراعية تسد حاجة جميع أفرادها وقد تزيد، وكان الدافع لهؤلاء أن العمل الزراعى لا يكفى إلى جانب الرغبة فى الحصول على مزيد من المال[10].

ويضيف: فى حين هناك آخرون يذهبون إلى أماكن العمل الجيدة، وليس فى نيتهم البقاء، وقد كانت العودة بعد سنوات فى المدن، من العوامل المؤثرة فى طريق الحياة الجامعية التقليدية من حيث التخلق بأخلاق المدينة فى الملبس والمسكن والكلام وطريقة العيش، وظهرت آثارهم بوجه خاص فى النواحى الخاصة بالثقافة المادية، كما أنهم يحملون معهم طرقا جديدة وأفكارا جديدة[11].

ويضيف فيصل غرايبية أن من أهم عوامل الهجرة عامل تحسين مستوى المعيشة للسكان[12].

فى حين يذكر الآثار السلبية لهذه الهجرة فى الأفراد والجماعات، خاصة على مستوى الريف، أين تخلق الهجرة احتياجات إلى الأيدى العاملة بالزراعة، وهجر واضح للأرض، وانكماش فى مقدار الإنتاج الزراعى، وكذلك تعميق للتناقضات الاجتماعية من جراء تغير هيكل الملكية ونسق المكانة الاجتماعية، وهذا من ثم ينعكس بوضوح على الوحدات الاجتماعية الصغرى؛ أى الأسرة والفرد بخصائصها وأوضاعها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية[13].

إن الهجرة الريفية تجاه المدن أخذت شكلين فى العموم؛ الأول يعد الأفراد خاصة لغرض العمل، والآخر الأسر بغية الاستقرار طويل المدى أو الأبدى فى إحدى التجمعات الحضرية بالمدن.

وقد شهدت الجزائر تطورا مهما لظاهرة الهجرة الريفية تجاه المدن، وظهرت بقوة غداة الاستقلال، فقد مثلت نسبة سكان الحضر بـــ 42%.

وترجع أسباب تلك الهجرة إلى عوامل مهمة مادية ومعنوية شجعت كثيرا من الجزائريين على الهجرة إلى المدن، ومن أهم هذه الأسباب والعوامل: الأرض المستغلة من طرف الفلاحين الريفيين، أصبحت غير كافية لسد الحاجات الضرورية، وأكثر من ذلك دون جدوى ومردودية، وكان الفلاح لا يستطيع أن يضمن بقاء الأسرة[14].

وقد لعب الاستعمار الفرنسى دورا كبيرا فى إنتاج هذا الواقع المر لحياة الشعب الجزائرى؛ إذ يشير الجيلانى بارى إلى أن الفلاحين الجزائريين ظلوا على هامش الحياة الريفية، فازداد وضعهم سوءا بعد سوء، خاصة فى المدة 1952 – 1954؛ إذ قويت العمليات العسكرية، وكانت النتيجة جمع الفلاحين أو الريفيين فى مناطق منعزلة[15]، فكان جمعهم هذا فى مناطق منعزلة منحصرة فى الجبال، وازدادت عمليات المستعمر العسكرية حرقا وإبادة لكل ما يملك الفلاح الجزائرى من ماشية وأرض زراعية، مع العلم أنها كانت قليلة جدا.

لقد ورث الشعب الجزائرى بعد الاستقلال اقتصادا منهارا فى شتى المجالات، فضلا عن كونه شعب أمى فقير، وكان لذلك أثر كبير فى وضعه ونمط معيشته. فاختار كثير من الأسر الجزائرية والأفراد الانتقال من الريف إلى بعض المدن والتجمعات الحضرية المتوسطة، وقد شهدت المدة بين 1962 و1966 مدة مهمة، سجلت أكثر معدلات الهجرة الريفية نحو المدن فى الجزائر، وكان الحضرى المسجل والمرتبط بالهجرة الريفية فى حدود 600.000 شخص، بمعدل 150.000 شخص فى السنة، وسجلت زيادات وتطورات مهمة فى نسب الهجرة إلى المدن.

وإضافة إلى كل ما سبق يمكن أن نؤكد أن الواقع الذى كان يعيش فيه الفرد الجزائرى أو الأسرة الجزائرية لم يكن السبب الوحيد وراء هجرته إلى المدينة، فهناك عوامل أخرى؛ منها فرص الجذب المهمة التى كانت تستقطب الجزائريين للهجرة، لما يتوافر فى المدينة الجزائرية من فرص جذب مهمة، انطلاقا من توافر فرص التعليم، حيث تتوافر المدارس الكبرى والجامعات التى كانت قليلة فى خلال العقدين الموالين للاستقلال، إضافة إلى ما توافر فى المدينة من فرص أكثر للعمل، خاصة فى المجال الصناعى والتجارى فى ظل سياسة التصنيع التى تبنتها الجزائر، خصوصا فى بداية عقد السبعينيات؛ إذ أنشئ كثير من المنشآت الكبرى الصناعية، وتأميم كثير من المؤسسات الصناعية الحيوية، إضافة إلى بحث الجزائرى والأسر الجزائرية عن العيش فى رفاهية اقتصادية.

لكن تعود الهجرة الريفية إلى المدن لتضرب بقوة فى أسباب ظروف مغايرة للسابقة، وكانت العشرية السوداء التى مرت بها الجزائر وما تبع ذلك من آثار مس مختلف القطاعات ومختلف الشرائح الاجتماعية، ولظروف عدم الاستقرار الأمنى عمد كثير من الأسر الجزائرية إلى ترك منازلهم وحقولهم والاتجاه نحو المدينة، بحثا عن مواقع عيش أكثر أمنا، وبحثا عن عمل آخر لأفرادها، فكثرت الأعباء، وزادت حدة أزمة السكن، وظهر أثر ذلك فى ظهور تجمعات سكنية عشوائية غير مخطط لها أفسدت الجانب الجمالى والبيئى بالمدن، خاصة فى العاصمة، أضف إلى ذلك تنامى ظواهر الانحراف والجريمة والفساد الأخلاقى التى انتشرت بوجه جديد.

فالهجرة الريفية نحو المدن فى الجزائر وكبقية بلدان العالم خاصة النامية، تبقى تتحكم فيه عوامل الطرد الريفى والجذب الحضرى، فالأصل ثابت فى حين أن الظروف هى التى قد تغير فى سلوك الأفراد المهاجرين، كما قد تحدث تغيرا بنائيا ووظيفيا يمس الأسر المهاجرة.

تحليل سوسيولوچى لهجرة الأسر الريفية ونمو ظاهرة انحراف الأحداث:

تعريف الانحراف:

الانحراف لغة هو الخروج عن الخط السوى، والانحراف لدى الأحداث فى معناه القانونى لا يخرج عن هذا التعريف؛ إذ إن الطفل المنحرف هو من يسلك سلوكا يتجه اتجاها خاطئا على الدرب الذى يعده المجتمع مستقيما[16]. فى حين هناك من يرى أن الانحراف يعنى الجنوح، وهو ترجمة لكلمة Délinquance، ويتضمن السلوك الذى لا يتماشى والمعايير المقررة داخل النسق الاجتماعى[17].

أما على مستوى المفهوم فيبدو صعب التحديد، وأن عملية رسم حدوده صعبة المنال، فهو أحيانا مرادف لمفهوم الإجرام criminalité، ويبدو أحيانا أنه يتجاوز أكثر فأكثر الإطار القانونى Judiciaire، لكى ينطبق على كل الظواهر التى تخترق بشكل من الأشكال المعايير المتفق عليها بصورة جماعية[18].

إن مفهوم الانحراف هو دائما نتيجة التفاعل بين شخص مرتكب الفعل والمجموعة التى تقوم بردة الفعل.

ويرى جونسون أن الانحراف يظهر حينما يتجاوز الفرد حدود المعايير الاجتماعية التى تمثل جزءا من شخصية المجتمع، والمعايير هى جزء من الدوافع التى توجه أعضاء الجماعة الإنسانية، ولا يشعر الفرد بها إلا حين يتجاوزها بسلوكه العدوانى الاجتماعى[19].

لقد صيغ مفهوم الانحراف لكى يؤدى وظيفة اجتماعية؛ إذ إن كل حياة اجتماعية تنمو بين هذين الحدين: المعيار وخرق المعيار، ففى كل مجتمع هناك علاقات تكامل بين الأنماط السلوكية السليمة الأنماط السلوكية المنحرفة[20].

إن كلمة انحراف فى القانون الجزائرى تعنى المخالفات والجرائم المرتكبة من طرف الأفراد التى تسبب ضررا واضحا تجاه الآخرين. والحدث هو الطفل أو المراهق الذى يكون سنه زمن الحاجة أقل من ثمانية عشر عاما، ويرتكب الفعلة فيجرمها القانون، وتقع محاكمته بمقاييس وأجهزة خاصة[21].

فالطفل المنحرف بالمعنى الحقيقى ليس مريضا عقليا؛ إذ هو لا يختلف عن الأطفال الآخرين (الأسوياء) الذين يكونون المجتمع السوى، بسلوك خاص يدفعه إلى الفعل المنحرف، فالانحراف نمط للحياة والتفكير والرؤية للعالم، والاختلاف بين المنحرف وغير المنحرف ليس فى النوع، بل فى الدرجة.

وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن تحديد صفات المنحرف على النحو الآتى: جنسه، ومستواه الثقافى، والوسط الذى يعيش فيه، وكلها صفات تفسر الأبعاد

المختلفة للنشاط الانحرافى[22].

هناك كثير من العوامل التى تؤثر فى سلوك الانحراف، فهناك من يربطها بالأسرة خاصة بالعامل الاقتصادى، ويعد الفقر باعثا حتميا تجاه الانحراف، فى حين هناك من ينفى ذلك على أساس أن كثيرا من الآباء يفضلون الجوع على السرقة ويغرسون هذا الاتجاه فى أبنائهم حتى فى الأحياء الفقيرة والمناطق التى يخيم عليها العوز والتعاسة[23].

كما ترى البعض أن هجرة الأسر الريفية إلى المدن أسهمت فى انحراف أبنائها بسبب عوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية وديموغرافية. إذن فالانحراف له عوامل عدة ومسببات متباينة.

يعد الوسط الأسرى أولى الفضاءات التى يتعلم فيها الطفل أهم أنماط السلوكية فى الحياة، وأى اضطراب فى هذا الوسط يؤدى إلى خلل فى تكوينه، وجره إلى الانحراف والجريمة.

ويرى كولى Cooley أن الأب والأم يشكلان المجموعة الأولى التى تؤثر فى حياة الأبناء المستقبلية بشكل رئيس؛ إذ يقول: إن هذه المجموعة الأولية المتمثلة فى علاقة الآباء بأبنائهم لها بدون شك تأثير فعال فى تكوين الطفل الانفعالى والعقلى، وإن مستقبل خبرات الأفراد مبنية على طبيعة التفاعل بين الآباء والأبناء[24].

وقد ركز على دراسته لعلاقة الآباء بأبنائهم على أربعة عناصر أساسية من عناصر شخصية الأطفال؛ هى: مفهوم الذات، والتكيف مع الآخرين والانحراف، وأثر الدين فى حياة الطفل، ودراسة أثر التدعيم والضبط الوالدى فى هذه العناصر الأربعة.

فالحدث هو صغير السن الذى يقوم بأفعال وتصرفات تخالف أنماط السلوك العادى، ويرجع سبب انحرافهم إلى تفكك الأسرة، وفقرها، وهى اللبنة الأولى فى المجتمع التى ينشأ فيها الطفل أولا، وحرمان الطفل من حاجاته الضرورية؛ مثل المأكل الجيد، والملبس والمسكن المناسب والوضع الاجتماعى المناسب الذى تتمتع به الأسرة[25].

ومن ناحية أخرى تبين للعالم الإيطالى فورنا سارى دفيرس أن الطبقات الفقيرة فى إيطاليا التى تصل إلى 60% من السكان تخرج منها 85% إلى 90% من المجرمين[26]. وقد لوحظ من خلال كثير من الدراسات أن معدل جرائم المدن أكثر بكثير من معدل الجرائم فى الأرياف[27].

فى هذا الإطار يرى منير العصرة أن السبب الرئيس فى ذلك هو أن رباط

الأسرة فى الريف أقوى منه فى المدن، فلدى الحدث فى المدينة الفرصة لكى يقارن بين المستوى المتواضع لمعيشته والمستوى الذى يعيش فيه أبناء الطبقة الأكثر رفاهية[28].

كما أن المدرسة أو المؤسسة التربوية تلعب دورا مهما فى تنشئة الطفل، ومن ثم فى توجيه سلوكه إيجابا أو سلبا. وقد أثبت كثير من الدراسات وجود علاقة بين الجريمة والفشل الدراسى، وأنه كلما زاد التسرب المدرسى زاد السلوك المنحرف، وأظهرت الدراسة أن نسبة كبيرة من الأحداث المنحرفين المودعين بدور الملاحظة سبق أن تعرضوا إلى قسوة معلميهم، عندما كانوا طلبة بالمدارس[29].

فالمعلم يؤدى رسالة حضارية نبيلة، ومن ثم فالكلمة الطيبة والابتسامة الصادقة والمعاملة الحسنة منه تجاه التلاميذ والصغار أساس نجاح العملية التربوية، ومن ثم تحقيق جزء مهم من التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الأطفال.

ففى الإمكان اكتشاف كثير من عوارض الانحراف مبكرا بالمدرسة، ومن ثم القدرة على التعامل معها واحتوائها، كالاعتداء على الزملاء، والسرقة، والتأخر والتسرب المدرسى، والتدخين وغيرها[30].

عوامل انحراف الأحداث:

يمكن أن نخلص إلى تحديد عوامل انحراف الأحداث فى الآتى:

يمكن تقسيم تلك العوامل إلى قسمين:

- عوامل داخلية.
- عوامل خارجية.

عوامل داخلية:

لها علاقة مباشرة بشخصية الحدث، وعدم استقرار نفسيته، فى ظل التناقض بين مطالب الحدث الصادرة عن غرائز فى قمة ذروتها، وعواطف قوية، وما يمكن للمجتمع تحقيقه لهذا الحدث، فهذا الارتياب النفسى يؤدى به إلى التعرض للانحراف. كما أن هناك عوامل ذاتية كثيرة؛ كالإصابة بالعاهات، والتعرض لحوادث معينة، والإصابة بأمراض عضوية.

عوامل خارجية: نذكر منها الآتى:

- العوامل الاقتصادية: فانخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة يسهم إلى حد كبير فى انحراف الأحداث، إضافة إلى مسببات أخرى كالبطالة، وسوء الأحوال السكنية. وقد أكد بعض الدراسات أن المسكن غير المناسب يلعب

دورا مهما فى انحراف السلوك، وأن المسكن الهادئ الفسيح الذى تتوافر فيه جميع متطلبات الحياة يساعد كثيرا على مقاومة الانحراف[31].

- المؤسسة التعليمية: تعد المدرسة الفضاء التربوى الثانى بعد الأسرة حيث يتلقى الطفل العلوم والمعارف والآداب العامة للسلوك والقيم الاجتماعية؛ كأسلوب الضبط الاجتماعى، فهى فضاء للتعارف ولإنشاء صداقات وزمالة هى فى شقها السلبى طريق نحو الانحراف.

- جماعة الرفاق: يقصد بها الرفقاء، ففى هذه الجماعة يشعر الفرد بالانتماء، والولاء والخضوع، فإذا ارتبط الطفل برفقاء السوء الذين يمارسون أنماطا وأشكالا من السلوك المنحرف، سيتأثر بهم، وينساق فى اتجاه الانحراف.

- عدم الاستقرار الاجتماعى: تزداد جرائم الأحداث فى ظل غياب الاستقرار الاجتماعى والأمن، خاصة فى كثير من المناطق التى تعيش فى صراعات وحروب داخلية وأهلية، إلى درجة استخدام السلاح الثقيل.

- وسائل الإعلام: تعد الصحف والمجلات والأفلام التى يعرضها التلفزيون والفضائيات المختلفة من المثيرات الحسية والنفسية والانفعالية التى قد تهيئ كثيرا من الأحداث للسلوك الجانح.

ويجمع كثير من الباحثين فى علم الاجتماع وعلم النفس على أن الأسرة والوسط الأسرى العامل الأكثر تأثيرا فى حال احتوائه كثيرا من الاضطراب الأسرية فى اتجاهات الأحداث نحو الانحراف بأبعاده المختلفة.

أثبت كثير من الدراسات الاجتماعية أنه فى شتى أنحاء العالم تعد ظاهرة انحراف الأحداث ظاهرة حضرية أكثر منها ريفية. يحدد عبد القادر القصير أهم الأسباب فى الآتى[32]:

- أن طبيعة الحياة الريفية ذات تأثير فى الفرد ونظرته إلى الحياة، فالحدث الريفى ينشأ متشبعا باحترام العمل، وتقدير الأسرة، والسعى للارتقاء بها، وبقائها، وتجد فى الأرض تأمينا ضد الحاجة والعوز، فينقل الحافز إلى الانحراف.

- أن رب الأسرة فى الريف أكثر رعاية لأسرته وأولاده. نظرا إلى طبيعته اشتغاله أساسا بالزراعة، فإنه لا يجد فى غير مواسمها وقتا كافيا يقضيه مع أولاده، وقد يكون ذلك من أسباب انحسار درجة الانحراف فى الريف.

- أن سكان المدن يختلفون اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، فإن الهجرة من الريف إلى المدينة تثير مشكلات اجتماعية للمهاجرين، وأقل حدة سكان المدينة الأصليين، والجريمة وانحراف الأحداث هما أوضح ما يصحب الهجرة عادة من مظاهر الانحلال الاجتماعى، ففى دراسة قام بها عبد الوهاب بوحديبية عن انحراف الأحداث فى تونس مثلت أكبر نسبة من مجموع المنحرفين الذكور هى 78 فردا من 217 بنسبة 40% والإناث 13 من أصل 52 بنسبة 25%(33).

ودلت نتائج دراسته على أهمية الأسرة وخطورتها فى التنشئة الاجتماعية؛ إذ يقول إنه من كل خمس حالات جنوح يوجد أربع حالات تقع مسئولية انحرافهم على الأسرة؛ لأن انعدام الرقابة والتوجيه السليم، وفقدان الثقة، ودفء العاطفة تحطم نفسية الحدث، وتدفعه إلى الابتعاد عن المجتمع، والثورة على الأعراف والقيم والتقاليد، والقواعد القانونية، ويؤكد أن كثيرا من القيم والتقاليد غائبة فى مجتمع المدينة التونسية[34].

وفى دراسة حول انحراف الأحداث بالمغرب لإدريس الكتانى أكدت من استجوابات أفراد العينة أن 53.03% منها أرجعت عوامل الانحراف إلى الهجرة من مكان أو موطن النشأة[35].

تفسير ظاهرة انحراف الأحداث فى الجزائر فى ظل الهجرة الريفية:

فى الجزائر ارتبطت فكرة انحراف الأحداث بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية للمجتمع الجزائرى، وأيضا لخصوصية نمط مهم به هو المجتمع الحضرى.

ففى الجزائر كانت ولا تزال ظاهرة الانحراف والجريمة من سمات المجتمع الحضرى ومجتمع المدينة لخصوصيته من جهة وشكل تكوينه من جهة أخرى. فقد لعبت ظروف الهجرة من الريف إلى المدينة الجزائرية فى خلق وضع اجتماعى غير مستقر فى كل مجالاته الحيوية.

كما لعب الاستثمار دورا مهما فى تنمية عوامل الهجرة إلى المدينة، خاصة بعد الاستقلال. فالهجرة الداخلية أو الريفية فى الجزائر لم تقتصر على مبدأ تغيير الإقامة فحسب، بل لمتدت إلى تغيير فى النشاط المهنى وفى أشكال السلوك، حتى التغيير فى نمط العلاقات بين الأفراد، فالحياة الحضرية فى المدينة أثرت فى الأسرة النازحة، ووجدت نفسها فى وسط جديد يختلف عن وسطها التقليدى، ومن ثم فانعكاسات هذا الوسط على طبيعتها كان قويا ومؤثرا جدا[36]، كما أن الهجرة

الريفية أو النزوح الريفى أوقع الأسرة المهاجرة فى مشاكل لا حصر لها، فهذه الأسرة غالبا ما تسكن بيوتا قصديرية، لا تتوافر على الشروط الصحية لها؛ وهو مما عرضها للأوبئة والأمراض، أما فى ميدان التعليم فأغلب الأطفال من الأسرة النازحة يحرمون من التعليم، فالأحياء القصديرية غير مخطط لها، وتنعدم فيها المؤسسات التربوية[37].

إن سوء الأحوال الأسرية تؤدى حتما إلى خلق فرد مجرم، بدون أن نهمل الظروف المحيطة بالفرد التى بدأت تظهر بوضوح مع انتشار المدن واكتظاظها بعدد كبير من السكان، خاصة بعد الانفجار السكانى الذى عاشه المجتمع الجزائرى، وهذا ما أفرز لدينا نسقا جديدا فى تقسيم العمل وتوزيع الأدوار والقوة والوظيفة، وهذا ما أفرز شكلا جديدا من العلاقات السوسيواقتصادية[38].

وتشير كثير من الدراسات إلى أن الأسر فى الأحياء الشعبية لا تستطيع التحكم فى أبنائها، خاصة أن أغلب الجرائم ترتكب فيها أو يسهم فى حدوثها أفراد منحرفون ينحدرون منها.

ومع الارتفاع فى عدد سكان المدن، ازدادت ظاهرة الانحراف والجريمة، فأكدت مسعودة كسال فى دراستها لمشكلة الطلاق فى المجتمع الجزائرى التغير الذى شهدته الأسرة الجزائرية وارتفاع فى جنوح الأحداث بنسبة 22%، مع ارتفاع فى نسبة الطلاق[39].

وقد أشارت الإحصائيات إلى حدوث نمو كبير لظاهرة الجريمة والانحراف السلوكى، خاصة فى المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، ووهران وقسنطينة، مع العلم أن هذه المدن لا تحتوى إلا على 20% من مجموع السكان[40].

وإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى أسهمت فى تكوين ظاهرة انحراف الأحداث هناك عوامل أخرى ذات صلة بالجذب الحضرى، خاصة فى ظل تيارات العولمة والبحث عن التخطيط عن نمط الحياة العصرية لأفراد الأسرة، خاصة المراهقين والشباب منها، فقد لعب الإعلام ووسائل الاتصال المتوافرة بشكل كبير ومتاح دورا كبيرا فى إحداث شرخ كبير فى العلاقات الأسرية، خاصة بين الأبناء والآباء؛ منها التلفزيون والقنوات الفضائية، بما تبثه من برامج فيها كثير مما يمس قيم المجتمع الجزائرى وما له من علاقة بإطاره الإقليمى.

فالتلفزيون يعد أهم وسيلة إعلامية لما له من تأثير واسع؛ إذ إن مقدار ما يعرضه من أخبار الجريمة، وقصص المجرمين فى أكثر أقطار العالم، يكاد اليوم

يفوق حدود الخيال. لقد أصبحت الجريمة وأخبارها الوصفة الشهية التى يقدمها التلفزيون فى كل وقت، وفى كل مكان، وهى تناسب كل ذوق، وهى غذاء للأطفال، والمراهقين والكبار[41].

فوسائل الإعلام أسهمت بقدر كبير فى تغيير العادات وأنماط السلوك لدى الأفراد، ومن ثم أثر ذلك سلبا فى نسق الأسرة الحضرية فى الجزائر.

خاتمة:

لقد أفرزت هجرة الأسر إلى المدن واقعا جد صعب بالنسبة إلى المجتمع الجزائرى؛ إذ شكلت عائقا فى تحقيق تنمية المدينة، وسببا مباشرا وغير مباشر فى زيادة كثير من مشكلاتها، انطلاقا من البطالة والفقر، ووصولا إلى الانحراف والجريمة.

و من أهم استنتاجات هذا البحث ما يأتى:

- تعد الهجرة عملية مستمرة، تؤكد الرباط الوثيق بين المتصل (ريفى – حصرى).
- شهدت طبيعة الهجرة الريفية نحو المدن فى الجزائر فى خلال العقود الثلاثة بعد الاستقلال نمطا يجمع بين الفردى والجماعى أو الأسرى، فأثر التغيرات المختلفة التى مست المجتمع الجزائرى شكل النمط الغالب – بداية من العقد الماضى– على هجرة الأسر بقوة؛ وهو الأمر الذى أفرز واقعا سلبيا وغير طبيعى بالوسط الحضرى الجزائرى.
- لم تسهم هذه الهجرة غير الطبيعية فى إحداث نمو ظاهرة الانحراف والجريمة فحسب، بل تجاوز ذلك إلى ظهور آثار أخرى لا تقل درجة عن الأخيرة؛ لعل أهمها نمو الأحياء الفوضوية والعشوائية على أطراف المدن، وزيادة حدة البطالة والفقر الحضرى.
- إن طبيعة هذه الهجرة أسهمت فى بروز شكلين جديدين فيما يتعلق بالفضاءين الريفى والحضرى، فأصبح فى الجزائر اليوم مجتمع حضرى متريف، وآخر ريفى شبه حضرى. وهما شكلان يحملان كثيرا من التناقضات، فأكدت الرواسب الريفية تأثيرها السلبى فى تحضر المدينة الطبيعى ونموها، كما أن البحث عن تبنى مظاهر التحضر الزائفة فى الريف جعلت كثيرا من أهل الريف يبحثون عن الرفاهية؛ وهو الأمر الذى جعلهم يبتعدون عن النشاط الفلاحى والزراعى، ومن ثم حدث تدهور للفلاحة فى بلادنا، أثر فى زيادة وارداتنا الغذائية.

توصيات:

يمكن تأكيد أن تنمية سياستنا الاقتصادية والاجتماعية التى تنطلق من بعث التنمية الريفية، من خلال مشاريع دعم الفلاحين، وتنمية السكن الريفى، وكذا القضاء على السكنات الهامشية على أطراف المدن، وتوفير فرص العمل للشباب، وكذا ضرورة الحفاظ على التوازن البنائى والوظيفى للوسطين الريفى والحضرى، يوفران فرص الحفاظ على العلاقة الوظيفية والطبيعية بين الريف والمدينة.

الهوامش:

1. إسحاق، يعقوب القطب، الحركة السكانية من الريف إلى المدينة فى الوطن العربى، إصدارات المعهد العربى لإنماء المدن، مطابع جامعة الملك، 1986، ص5.
2. على عبد الرزاق، جبلى، علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص256.
3. المرجع السابق، ص256.
4. المرجع السابق، ص256- 257.
5. المرجع السابق، ص260.
6. محمد، الجوهرى، وسعاد، عثمان، دراسات فى الأنثروبولوچيا الحضرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص222.
7. هاشم، نعمة، الهجرة الريفية الحضرية، الأسباب والمعالجات، قراءة 25/ 8/ 2006، نسخة إلكترونية: www.rezgar.com.
8. المرجع السابق.
9. المرجع السابق.
10. محمد عاطف، غيث، التغير الاجتماعى فى المجتمع العربى، القاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر، بدون تاريخ النشر، ص154.
11. المرجع السابق، الصفحة نفسها.
12. فيصل محمد، غرايبية، انعكاسات الهجرة على كيان الأسرة، ووظائف أعضائها فى المجتمع العربى، ملتقى دولى حول مستقبل الأسرة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تونس 2- 23 فيفرى، 1989، ص28.
13. المرجع السابق، الصفحة نفسها.
14. بوتفنوشت، مصطفى، الأسرة الجزائرية التطور والخصائص، ترجمة: أحمد دمرى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص155.
15. Djilulli, sarie, la depossession des fellahs, Algérie, SNED, 1975, p.5.
16. بوتفنوشت، مصطفى. مرجع سابق، ص161.
17. خليل، بوصلال، حماية الطفل وقاية للمستقبل، مجلة القضاء التشريعى، تونس، 1996، ص153.

18. معمر، داود، الانعكاسات النفسية الاجتماعية والمادية لانحراف الطفل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية التواصل، تصدر عن جامعة عنابة، الجزائر، عدد 6، جوان 2000، ص181.

19. Jan pierre ،Duand, Sociologie contemproriaire, paris, édition vigot, 1989, p.506.

20. محمد عاطف، غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، الإسكندرية، دار المعارف، 1987.

21. Roger Benjamin, Délinquance juventile et société Anomique, Paris, centre national de la recherche scientifique, 1971, p.7.

22. Idib, p 8.

23. Roger Merte, les moments du crime, introduction compréhension du fait criminel, Pais, Education piraté édition, 1968, p.64.

24. خيرى، خليل الجميلى، السلوك الانحرافى فى إطار التخلف والتقدم، الإسكندرية، الكتاب الجامعى الحديث، 1998، ص227.

25. عبد الله، خوخ، وفاروق، عبد السلام، الأسرة العربية ودورها فى الوقاية من الجريمة والانحراف، الرياض، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، 1989، ص32.

26. نعمات، عبد اللطيف إبراهيم، انحراف الأحداث مسئولية الجميع، قراءة 15/ 2/ 2007، نسخة إلكترونية: www.masraoui.com.

27. عبد اللطيف، مصلح، مشاكل الوسط الأسرى، وعلاقتها بانحراف الأحداث فى المجتمع المغربى، الرباط، دار أبى رقراق، 2004، ص54.

28. عبد الله، خوخ، وفاروق، عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص90.

29. عبد اللطيف، مصلح، مرجع سبق ذكره، الصفحة نفسها.

30. أحمد عبد الرحمان، البار، مشكلة انحراف الأطفال تبدأ من المدرسة، ص4، قراءة 12/ 2/ 2007، نسخة إلكترونية: www.El Jazera.net.

31. المرجع السابق، الصفحة نفسها.

32. محمد سند، العكالية، اضطرابات الوسط الأسرى وعلاقتها بجنوح الأحداث، عمان، دار الثقافة للطباعة والنشر، ص175.

33. عبد القادر، القصير، الأسرة المتغيرة فى مجتمع المدينة العربية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999، ص111.

34. عبد الوهاب، بوحديبة، انحراف الأحداث فى تونس، مجلة مراجعات تونسية للدراسات الاجتماعية، عدد 19، كانون الأول 1969، ص83.

35. محمد سند، العكايلة، مرجع سبق ذكره، ص279.

36. سيد أحمد، نقاز، دور البيئة الأسرية فى ظهور السلوك الإجرامى، رسالة ماچستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001، 2000، ص110.

37. المرجع السابق، ص110-111.

38. Ben youcef ,Brahim, Analyse urbaine élément de éthologie, Alger, OPU. 1995 p.3.

39. كسال، مسعودة، مشكلة الطلاق فى المجتمع الجزائرى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص25.

40. سيد أحمد، نقاز، مرجع سبق ذكره، ص114.

41. عدنان، الدورى، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامى، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط3، 1984، ص35.